

Distr.: General
26 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٧٣، تحليلاً للتطور الذي حدث في الآونة الأخيرة في المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية، في ضوء تزايد الشواغل المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في الاقتصادات المتقدمة الرائدة. ويرحب بالمبادرات الأخيرة التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين من أجل تعزيز شفافية البيانات المتعلقة بالديون في البلدان النامية، كما يناقش التحديات المستقبلية في هذا الصدد. ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى الأهمية الحاسمة لهذه المبادرات في تحسين إدارة الديون في المستقبل، فإن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من دون زيادة تقويض قدرة البلدان النامية على تحمل الديون سيتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات السياسية الجذرية والعاجلة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مبادرات محددة الهدف للتخفيف من عبء الديون بما يتصل بأهداف التنمية المستدامة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بتلك الأهداف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

210819 200819 19-12642X (A)



أولا- السياق الاقتصادي العالمي: استمرار الهشاشة والتوترات

١- شهدت الفترة المنقضية منذ التقرير السابق بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية في البلدان النامية (A/73/180) تضاؤل احتمالات تحقيق النمو في الاقتصادات المتقدمة، في ظل استمرار الاعتماد على التوقعات القصيرة الأجل في الأسواق بدلا من الحوافز القوية للطلب الإجمالي، وتزايد أوجه الهشاشة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاع المالي في العديد من الاقتصادات النامية الكبيرة، وسلسلة من الكوارث الطبيعية المدمرة في شرق أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

٢- وعلى الرغم من أنه يُتوقع أن يدخل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في أطول فترة توسع مسجلة في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، تزايد الشواغل بشأن المخاطر النظامية المرتبطة بفترة توسع طويلة ولكنها فاترة وهشة تعتمد على المعززات السياسية المصممة لتشجيع توقعات المستثمرين في الأجل القصير، وليس على انتعاش قوي للطلب الإجمالي. وفي نفس الوقت، شهدت العديد من الاقتصادات الأوروبية، لا سيما ألمانيا وإيطاليا، فضلا عن كندا واليابان، حالات تباطؤ النمو في عام ٢٠١٨، وذلك لأسباب تعكس كلا من العوامل المحلية فضلا عن ضعف الطلب الإجمالي العالمي. ومع تسجيل نمو سنوي في الصين بمعدل ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٨، ظل أداء البلد أقوى بكثير، وإن كان بوتيرة هي الأبطأ منذ ما يقرب من ثلاثة عقود^(١).

٣- وقد بدأت تتلاشى المظاهر الأخيرة لازدهار أسواق الأسهم، والتي كانت مدفوعة إلى حد كبير باستمرار الاعتماد على السياسات النقدية التيسيرية للغاية في الاقتصادات الرائدة، وتنبؤات المنظمات الاقتصادية الدولية المتفائلة بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠١٨، وكذا، في حالة اقتصاد الولايات المتحدة، إزالة الضوابط التنظيمية المالية والتخفيضات الضريبية لفائدة الشركات. وتزايد مخاوف المستثمرين، ليس فقط بشأن الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية والارتفاعات المفاجئة المحتملة لأسعار النفط في أعقاب التوترات الجغرافية السياسية المتزايدة، بل أيضا بسبب أوجه الضعف الهيكلي في الاقتصادات الرائدة التي تعوق تحقيق انتعاش مستدام للطلب الإجمالي العالمي.

٤- وقد أدى استمرار الاعتماد على السياسات النقدية المتساهلة في الاقتصادات المتقدمة الرائدة في المقام الأول إلى تأجيج الاقتراض المنخفض التكلفة من جانب الأسر المعيشية الميسورة للاستثمار في العقارات ومن جانب قطاع الشركات للاستثمار في أنشطة المضاربة المالية، مثل إعادة شراء الأسهم، وعمليات الاستحواذ والتملك، وشراء الحصص بالقروض. وعلى النقيض من ذلك، فإن العناصر الجوهرية الحقيقية للطلب الإجمالي، وتحديدًا الاستثمار الإنتاجي والصادرات والاستهلاك

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "United Nations Global Policy Model" (نموذج الأمم المتحدة السياسي العالمي)، متاح على الرابط التالي: <https://debt-and-finance.unctad.org/Pages/GPM.aspx> (تم الاطلاع عليه في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩). وانظر أيضا الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٨، السلطة ومنصات الانطلاق ووجه حرية التجارة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.D.7)، الفصل الأول- دال.

المحلي والإنفاق العام، إما تقلصت أو لم تشهد سوى نمو جد متواضع. وعززت هذه الحالة، إلى جانب الاتجاهات التوسعية التي يقودها "اقتصاد التكنولوجيا العالية والعمالة المستقلة" غير المنظم إلى حد كبير، الاتجاهات الأطول أمدا نحو تدهور لأوجه التكافؤ في الدخل في معظم الاقتصادات المتقدمة بدلا من أن تُخفف منها^(٢).

٥- وعلاوة على ذلك، اقترنت السياسة النقدية المتساهلة التي طال أمدها وما صاحبها من ارتفاع قيم سوق الأسهم، مع ظهور جديد للأنشطة المصرفية الموازية، أو الوساطة المالية غير المنظمة. ووفقا لمؤسسة موديز، على سبيل المثال، فإن ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من سوق القروض بالرفع المالي يمكن تصنيفها الآن على أنها "خفيفة التعاقد"، مما ينقل المخاطر من المقرضين إلى المستثمرين، مقارنة بنسبة ٢٥ في المائة قبل الأزمة المالية العالمية^(٣). وبصورة أعم، تحول التركيز الأساسي للانشغال بشأن المخاطر التُظمية التي يشكلها إصدار الديون القابلة للتفجر وتردي الجودة الائتمانية إلى الديون غير المالية للشركات التي تعرف تصاعدا سريعا والدور الذي يزداد بروزا الذي يضطلع به الوسطاء غير المصرفيين في إصدار تلك الديون. وحدد صندوق النقد الدولي مجموع الديون غير المالية (الأسر المعيشية والشركات) في البلدان التي لها قطاعات مالية هامة بصورة ثابتة عند أزيد من ٢٥٠ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان في نهاية عام ٢٠١٧^(٤). واستناداً إلى تصنيفات شركة ستاندرد أند بور غلوبال، فإن الديون غير المالية للشركات نمت بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي طيلة أغلب فترات العقد الماضي. وعلى الصعيد العالمي، يقدر أن ٣٧ في المائة من الشركات غير المالية على درجة عالية من الاستدانة، حيث بلغت نسبة ديون تلك الشركات إلى أرباحها إلى ٥ أمثال أو أكثر، مقارنة بزيادة ٥ في المائة عن عام ٢٠٠٧، في حين زاد حجم سندات الصنف غير الاستثماري للشركات أربع مرات منذ ٢٠٠٨^(٥).

٦- وزادت الاحتكاكات التجارية من تأجيج مشاعر المستثمرين ولكن لم تكن لها، حتى الآن، إلا آثار هامشية على أداءات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلى التغيرات في مكونات الاستيراد

(٢) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: مكان الخطر في دورة ائتمان توشك على الاكتمال (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠١٩)، الفصل الأول، والأونكتاد، *Trade and Development Report 2017: Beyond Austerity – Towards a Global New Deal* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.5)، الفصلان الثاني والسادس؛ والأونكتاد، نموذج الأمم المتحدة السياساتي العالمي.

(٣) Megan Greene and Dwight Scott, "Do leveraged loans pose a threat to the United States economy?" *Financial Times*, 11 February 2019.

(٤) IMF, *Global Financial Stability Report: A Decade after the Global Financial Crisis – Are We Safer?* (Washington, D.C., October 2018), chap. 1.

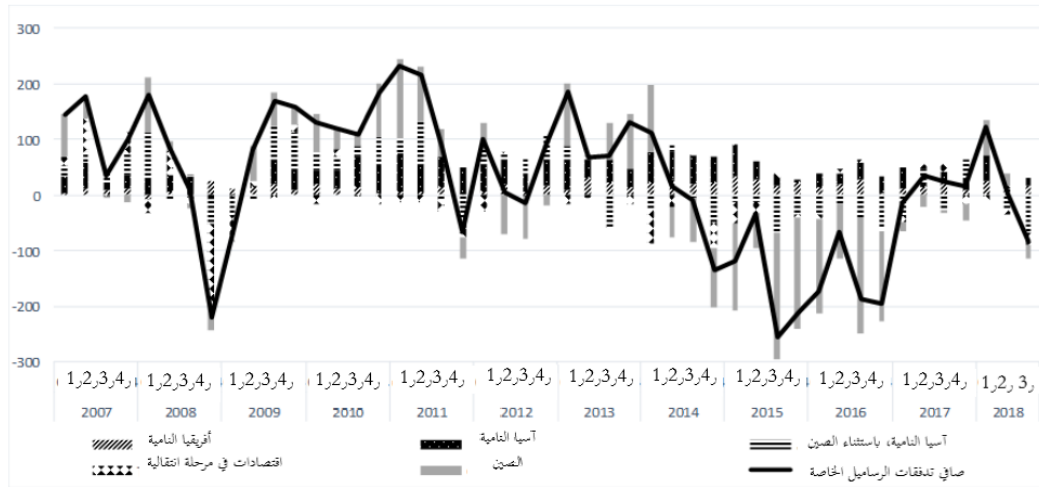
(٥) S&P Global Ratings, "Global Corporate Leverage Trends 2018: debt high, defaults low – something's gotta give", video. 5 February 2018, available at <https://www.spratings.com/documents/20184/0/Global%20Corporate%20Leverage%20Trends%202018/ca914a58-1d3a-4ee3-9fe0-79b147751ebe>. See also Susan Lund and others, "Rising corporate debt: peril or promise?", discussion paper (McKinsey Global Institute, June 2018).

والتصدير في الاقتصادات المتأثرة الرئيسية^(٦). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي انتكاسات للتجارة الإقليمية في الآونة الأخيرة لا تُعزى بسهولة إلى تملل سوق الأسهم بسبب التوترات التجارية، لأن تلك الانتكاسات ستتأثر أيضا بفعل تباطؤ نمو الدخل، مما يعكس بوجه أعم ضعف الطلب الإجمالي الحقيقي وعدم شمول النمو للجميع بصورة كافية.

٧- وبعد تزايد مخاوف المستثمرين بشأن آفاق النمو المستدام في الاقتصادات المتقدمة والإشارات السياسية غير القاطعة من المصارف المركزية الرائدة بشأن ما إن كان سيتم، أم لا، الإبقاء على الترتيبات التيسيرية النقدية (وبالتالي تدفقات ائتمانية رخيصة)، وما إن كان هذا، إذا كان الأمر كذلك، سيكون كافيا لدرء مخاطر التراجع الهيكلية المتزايدة، لم يزد تقلب أسواق الأسهم فحسب، بل إن صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات النامية أصبح سالبا مرة أخرى (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة حسب المنطقة، ٢٠٠٧ - ٢٠١٨
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بقيمتها الحالية)



المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استنادا إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية للأونكتاد، وقاعدة بيانات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي، والمصارف المركزية الوطنية.

المختصرات: ١، الربع الأول؛ ٢، الربع الثاني؛ ٣، الربع الثالث؛ ٤، الربع الرابع.

(٦) المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية، CPN (المكتب المركزي للتخطيط)، متاح على الرابط: www.cpn.nl/en/node (تم الاطلاع عليه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

٨- وقد أطلقت هذه التدفقات لرؤوس الأموال الخاصة، التي تأتي بشكل رئيسي، ولكن ليس حصراً، من اقتصادات الأسواق الناشئة، شرارة أزمات مالية وأزمات عملة في عدد من الاقتصادات النامية الكبيرة، لا سيما الأرجنتين وتركيا، في ٢٠١٨. وسعت اقتصادات نامية كبيرة أخرى أيضاً، مثل إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك والهند، جاهدة لاحتواء الآثار الناجمة عن حالات ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة، وصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وبشكل أعم، خضوعها لظروف مالية عالمية متغيرة. وتختلف العوامل والسياسات المحلية الأساسية اختلافاً كبيراً، بما في ذلك حسب تفاوت درجات الضعف إزاء تقلبات أسعار السلع الأساسية وتراكم الديون الخارجية بسبب استمرار اختلالات المدفوعات الخارجية، ولكن حتى حالتا الهند وإندونيسيا الأفضل أداءً، على سبيل المثال، تسلط الضوء على حقيقة أن حتى المستويات المنخفضة من العجز والدين الخارجيين لا تشكل ضماناً لحيز سياسي محلي كاف للصمود أمام أثر عدم الاستقرار المالي العالمي^(٧).

٩- وفي الوقت نفسه، أكد الموسم الثالث على التوالي للأعاصير الأطلسية التي تجاوزت المتوسط في تدميرها التي عرفتها منطقة البحر الكاريبي والدمار الكامل الذي لحقه إعصارا إيداي وكينيث بموزامبيق وملاوي وزمبابوي المجاورتين في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩ واقع أن العديد من البلدان النامية باتت تواجه الآن وطأة تغير المناخ في صورة كوارث طبيعية أكثر تواتراً وشدة. وقد سلطت هذه الحالة الضوء، مرة أخرى، على التفاعل المش بين الحلقات الخبيثة للديون والدمار البيئي في الاقتصادات النامية المتضررة وعلى الأخطار الناجمة عن فخاخ الديون طويلة الأجل. ويؤدي استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة طبيعية إلى زيادة عبء خدمة الدين، كما أنه يحد من النمو ومن القدرة على الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ في الأجل الطويل كليهما. ومع كل كارثة جديدة، تزداد أوجه الهشاشة المالية وتضعف قدرات الاستجابة المحلية.

١٠- وتلقي تلك التطورات، عند تراكمها، بظلال مديدة على آفاق تحسين قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي في المستقبل القريب. وتثير تلك الحالة مزيداً من الانشغال، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى هذه التحسينات من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً- الاتجاهات الرئيسية للديون الخارجية في البلدان النامية، ٢٠٠٩-٢٠١٨

١١- في ظل هذه الخلفية، كان عام ٢٠١٨ عاماً ساءت فيه أوضاع الديون الخارجية للعديد من البلدان النامية مرة أخرى، كما خبت إلى حد كبير بوارق الأمل السابقة في تحسينات محتملة في سياق الأسواق المالية المتوتبة والتوقعات المتفائلة. وزاد مجموع أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ككل بأكثر من الضعف، حيث زادت من ٤,٥ تريليونات دولار في ٢٠٠٩ إلى ما يقدر بـ ٩,٧ تريليونات دولار في ٢٠١٨، ونمت بمعدل سنوي متوسطه ٨,٧

(٧) UNCTAD, "External shocks and financial stress post the global financial crisis: UNCTAD financial condition indicators and financial vulnerabilities in emerging markets" (2019) (UNCTAD/GDS/2018/1).

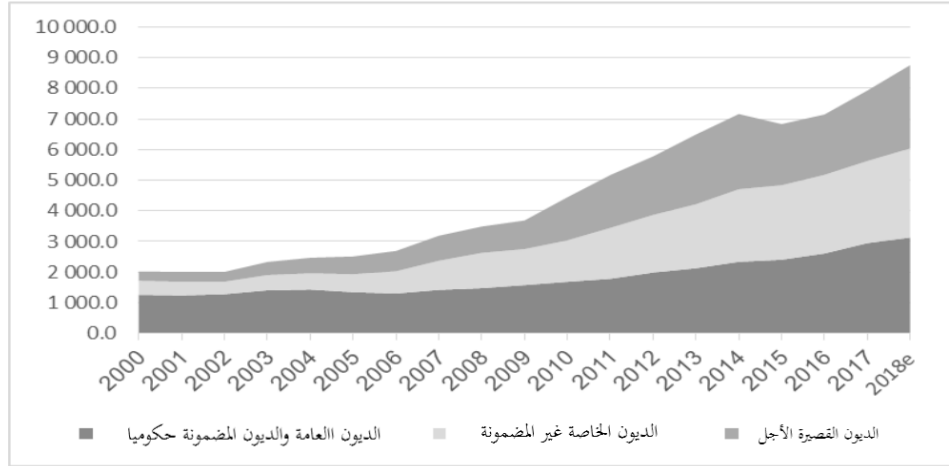
في المائة على مدى العقد الماضي. وهناك مؤشر محدود على حدوث أي تغيير في الزخم: فخلال السنوات الثلاث الماضية وحدها، زادت أرصدة الديون الخارجية بمعدل تراكمي ناهز ٢٠ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية. وليس من المستغرب أن تسوء نسبة مجموع الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت إلى ٢٩,١ في المائة في ٢٠١٨، مقابل ٢٣,٣ في المائة في ٢٠١١، عندما بلغ المؤشر أدنى مستوى له منذ بداية الألفية. وعلاوة على ذلك، تجاوزت أرصدة الديون الخارجية في عائدات التصدير، إذ بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات ما متوسطه ١٠٨,٣ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، مقارنة بمتوسط ٩٢,١ في المائة خلال العقد ككل، وهي نسبة أعلى بكثير من أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٠ (٦٣,٦ في المائة)، قبيل بداية الأزمة المالية العالمية.

١٢- وتختلف تلك الصورة العامة ليس فقط بين البلدان النامية فحسب، بل إنها تتأثر إيجابا أيضا باقتصاد الصين النامي الكبير. ففي ٢٠١٨، مثلت الصين ٢٥,٥ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية كافة، و ٤٥,٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة. وبينما ارتفع رصيد الدين الخارجي للبلد بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٨ بمعدل أعلى قليلا من متوسط جميع البلدان النامية، كذلك كان الحال مع ناتجها المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، على الرغم من أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان النامية باستثناء الصين ارتفع مما يقدر بنسبة ٢٩,١ عام ٢٠٠٩ إلى ٣٦,٠ في المائة في عام ٢٠١٨، بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين نفسها مستوى متواضعا جدا هو ١٥,١ في المائة في ٢٠١٨.

١٣- واستمرت الاتجاهات في تكوين ملكية تلك الديون الخارجية، التي نوقشت بالتفصيل في التقريرين السابقين (A/71/276 و A/72/253)، في نفس الاتجاه أيضا. وتقلصت الأرصدة الطويلة الأجل للدائنين إلى ٧٠,٣ في المائة من مجموع الديون الخارجية في ٢٠١٨، مع حصص متساوية تقريبا في الوقت الراهن من الدين العام والديون المضمونة حكوميا (٥٠,٩ في المائة) والديون الخاصة غير المضمونة (٤٩,١ في المائة). وشكل الدين الخارجي القصير الأجل ٢٩,١ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في ٢٠١٨، مرتفعا من ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ (انظر الشكل الثاني). وتلك قفزة بعيدة كل البعد عما كان عليه الحال مع بداية القرن، عندما كانت الديون الطويلة الأجل تشكل ٨٦,٢ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية التي كانت الديون العامة والديون المضمونة حكوميا تشكل ثلاثة أرباعها. وتعكس هذه التغييرات في تكوين الديون الخارجية تزايد إمكانية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الاعتيادية والخاصة في جميع البلدان النامية.

الشكل الثاني

أرصدة الديون الخارجية، جميع البلدان النامية، ٢٠١٨-٢٠٠٠
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.
المختصر: ت، تقديرات.

١٤- وبلغت الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية أكثر من ٦,٦ تريليونات دولار في عام ٢٠١٨، وهو ما يشكل انخفاضاً طفيفاً من ٦,٧ تريليونات دولار في عام ٢٠١٧. بيد أنه إذا ما أُخذت بالاعتراض مع الارتفاع السريع في أرصدة الديون القصيرة الأجل، التي نمت بمعدل ١٨ في المائة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، يتضح أنه أدى إلى انخفاض حاد في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل للمجموعة ككل، من ٣٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٦,٠ في المائة في عام ٢٠١٨. وهذه نسبة بعيدة جداً عن نسب الذروة التي كانت تتجاوز ٥٠,٠ في المائة قبل عقد من الزمن، وهي لا تبشر بالخير بالنسبة لقدرة البلدان النامية على تأمين ذاتها ضد صدمات الاقتصاد الكلي.

١٥- ويعني ارتفاع نسب الاستدانة أعباءً أعلى لخدمة الديون، حتى في ظل ظروف تمويل مواتية، في حين تعني زيادة التعرض لمخاطر السوق في السوق المالية الدولية في المقام الأول زيادة تقلب أعباء خدمة الديون التي يمكن أن تشمل ارتفاعات حادة غير متوقعة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ككل، ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من ٨,١ في المائة في ٢٠٠٨ (أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٠) إلى ١٢,٤ في المائة في ٢٠١٨. وهذا يمثل تحسناً طفيفاً منذ عام ٢٠١٦، عندما بلغت تلك النسبة ١٣,٤ في المائة، وهو ما يعكس إلى حد كبير انتعاشاً طفيفاً في أسعار بعض السلع الأساسية منذ منتصف ٢٠١٦. وما يثير الانشغال

بشكل خاص هي الزيادات الحادة في النسبة في أفقر الاقتصادات النامية. ولهذا ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، في أقل البلدان نمواً، من ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦، ولم تنخفض إلا بصورة طفيفة إلى ٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٨^(٨). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تضاعفت هذه النسبة بأكثر من ثلاث مرات، من نسبة ضعيفة لا تتعدى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٨. وبالمثل، ارتفعت تكاليف خدمة الدين (مدفوعات الفائدة على الدين العام والدين المضمون حكومياً) في اقتصادات أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية بأكثر من الضعف، من ٤,١ في المائة في ٢٠١١ إلى ١٥,٠ في المائة في ٢٠١٨، واقتربت من أعباء خدمة الدين الخارجي التي شهدتها الفترة التي سبقت الشروع في مبادرات تخفيف عبء الدين في أوائل العقد الأول من هذا القرن^(٩). وعموماً، فإن الاتجاهات الطويلة الأجل واضحة: تفاقم مستويات الديون الخارجية، وارتفاع تكاليف خدمة الديون، وانخفاض الاحتياطيات الدولية.

١٦- وتثير الدول الجزرية الصغيرة النامية انشغالا خاصا. فقد ارتفع مجموع أرصدة الديون الخارجية في تلك الاقتصادات بمائتي مرة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠١٨، وحدث تغيير رئيسي في ٢٠٠٣، عندما ارتفع الدين الخارجي من ٤٠ بليون دولار إلى ١٦١ بليون دولار في عام واحد. ولم تحفّ وتيرة نمو الديون الخارجية، ووصلت ذروتها البالغة ٧٤٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٨. وظلت حصة الديون الطويلة الأجل قياسا إلى الديون القصيرة الأجل في تلك الدول ثابتة نسبياً، حيث بلغت في المتوسط نحو ٦٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨، ولكن ملكية الديون طويلة الأجل تغيرت بشكل جذري، إذ انخفضت نسبة الدين العام والديون المضمونة حكومياً في الديون الخارجية الطويلة الأجل من ٩٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى مجرد ١٤ في المائة في عام ٢٠١٨ (انظر الشكل الثالث). وما دفع هذا التحول في التركيبة هو النمو الهائل في الديون الخاصة غير المضمونة، إذ بلغ متوسطها ٩٦ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ وزادت من ٩٠٠ مليون دولار في ٢٠٠٠ لتصل إلى ذروتها البالغة ٤٠٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٨. وزاد الدين القصير الأجل بسرعة كبيرة، بنسبة ٤٠,٢ في المائة سنوياً في المتوسط في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، واستمر في النمو، وإن كان بمعدل سنوي متوسط أقل بكثير هو ٨,٤ في المائة، بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٨. وشكل ذلك زيادة في الديون قصيرة الأجل من ٧,٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٨. وشهدت هذه الدول أيضاً انكماشاً حاداً في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون قصيرة الأجل في ٢٠٠٣، ولا يزال يتعين عليها التعافي منه. وانخفضت هذه النسبة من مستوى عال جداً

(٨) للاطلاع على القائمة الحالية لأقل البلدان نمواً والمعايير المستخدمة لتحديد تلك الصفة، انظر الأونكتاد، "أقل البلدان نمواً"، متاح على الرابط التالي:

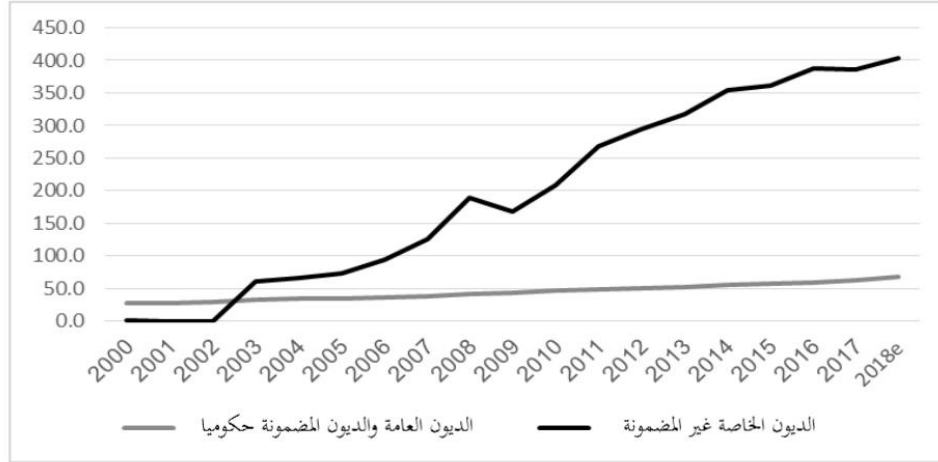
<https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Least%20Developed%20Countries/LDCs.aspx>

(٩) حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية لعام ٢٠١٩.

هو ١٤٩ في المائة في ٢٠٠٠ إلى ١٥٣ في المائة في ٢٠٠٣ وبلغت في المتوسط ١٥٢ في المائة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨.

الشكل الثالث

أرصدة الديون الخارجية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٠١٨-٢٠٠٠
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصادر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.
المختصر: ت، تقديرات.

١٧- وفي الوقت نفسه، شهدت مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة حادة في عام ٢٠٠٣ في نسبة مجموع ديونها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من ١٩,٨ في ٢٠٠٠ إلى ٨٥,٦ في المائة في ٢٠٠٣. وبحلول العام ٢٠١٠، تجاوزت أرصدة الديون الخارجية الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول مجتمعة، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٨,٩ في المائة بالنسبة للمجموعة ككل. وزادت نسبة مجموع أرصدة الديون الخارجية إلى الصادرات زيادة حادة أيضاً في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، حيث زادت من ١٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠,٧ في عام ٢٠٠٣، وبلغت ذروتها في ٢٠١٦ بنسبة ١١٤,٧ في المائة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، بلغت نسبة الدين الخارجي إلى إيرادات التصدير ١٠٨,٧ في المائة في المتوسط. ولا عجب أن تكاليف خدمة الدين سارت في نفس الاتجاه. وشكلت خدمة الدين نسبة ١٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و١٠,٤ في المائة من الصادرات في ٢٠١٨، مرتفعة من ١,٧ و ١,٤ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٠٠. واستحوذت خدمة الدين العام والديون المضمونة حكومياً على ١٨,٨ في المائة من إيرادات الحكومة في عام ٢٠١٦ بالنسبة للمجموعة ككل، حيث انخفضت

منذ ذلك الحين إلى نسبة تبقى مع ذلك مرتفعة قدرت بـ ١٣,٥ في عام ٢٠١٨. بيد أن حصة خدمة الدين العام والديون المضمونة حكومياً ظلت مرتفعة بشكل ملحوظ طوال العقد الماضيين.

١٨- وجرى تسليط الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في التقرير السابق. وبالإضافة إلى الآثار الإنسانية والاجتماعية للكوارث الطبيعية المدمرة، يمكن للآثار الاقتصادية المباشرة أن تكون مربكة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدر أن إعصار ماريا تسبب في خسائر قدرها ١,٣٧ بليون دولار في غضون ساعات في دومينيكا، وهو ما لا يقل عن ٢٢٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦^(١٠). ومهما كانت تلك الخسائر المباشرة صادمة، فإن ما يتم إغفاله في كثير من الأحيان هو الحاجة إلى معالجة آثار الصدمات المتصلة بتغير المناخ من المستويين الثاني والثالث في القدرة على تحمل الديون في الاقتصادات النامية. وعلى النحو المبين في دراسة أجراها الأونكتاد في ٢٠١٠ عن أثر ٢١ من الكوارث الطبيعية الكبيرة التي ضربت البلدان النامية بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٨، فإن صدمات واسعة النطاق من هذا القبيل يمكن أن تضيق، في المتوسط، ٢٤ نقطة مئوية في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتأثرة خلال السنوات الثلاث اللاحقة للحدث^(١١). وإذا لم يؤد الحدث إلى زيادة سريعة في المعونة الأجنبية، فإن هذا الرقم يمكن أن يصل إلى ٤٣ نقطة مئوية.

١٩- وعلى الرغم من أن البلدان النامية المنخفضة الدخل (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية)^(١٢) لا تمثل سوى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان النامية، فإن تدهور نسب استدامة تلك البلدان يمثل صورة مصغرة للاتجاهات العامة للبلدان النامية على مدى العقد الماضي. وبلغ مجموع أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية المنخفضة الدخل ١٧١ بليون دولار في ٢٠١٨- أي ضعف ما كان عليه في عام ٢٠٠٩ (٨٩ بليون دولار)، حتى بعد انتهاء فترة تخفيف عبء الديون المرتبطة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وعلى مدى العقد الماضي، تباطأت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتضاءلت؛ وتبلغ الآن ٣٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت بشكل ملحوظ من مستواها المنخفض نسبياً الذي بلغ ٢٦,١ في المائة في عام ٢٠١١. ويظل مجموع أرصدة الديون

(١٠) Dominica, *Post-Disaster Needs Assessment: Hurricane Maria – 18 September 2017* (15 November 2017).

(١١) UNCTAD, "Haiti's recovery should start with cancelling its debt", Policy Briefs, No. 11 (11 January 2010).

(١٢) المجموعات القطرية هي مجموعات اقتصادية قائمة على الدخل محددة على النحو الوارد في تصنيفات وإحصاءات الأونكتاد متاح على الرابط التالي: <https://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html>. وتعتبر الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل كلها اقتصادات نامية. وبالنظر إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تناقش على نحو منفصل في هذا التقرير، فقد استبعدت من المجموعات الاقتصادية الأخرى في التحليل الوارد في النص.

بإصرار أكبر من مجموع عائدات التصدير، حيث بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات ١٢٣,١ في المائة من عائدات التصدير على مدى العقد الماضي.

٢٠- وقد زاد الدين العام والدين المضمون حكومياً، الذي لا يزال يشكل عملياً جميع الديون الخارجية الطويلة الأجل في البلدان النامية المنخفضة الدخل وأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الديون الخارجية، لكن ليس من حيث الكم فحسب، بل وأيضاً من حيث التكلفة. وزادت تكاليف خدمة الدين العام والدين المضمون حكومياً بمعدل سنوي متوسطه ١٠,٥ في المائة في السنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٨، بالمقارنة مع المتوسط السنوي لنمو الدين العام والدين المضمون حكومياً نفسه البالغ ٧,٧ في المائة خلال نفس الفترة. وشكلت خدمة الدين العام والدين المضمون حكومياً ما يقدر بحوالي ٦,٨ في المائة من إيرادات الحكومة في ٢٠١٨، إذ زاد بمعدل يقارب ٤,٥ في المائة سنوياً طوال العقد الماضي، وارتفع من مستواه المنخفض الذي بلغ ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وبصفة أعم، تضاعفت نسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٠، إذ ارتفعت إلى ١,٨ في عام ٢٠١٨، وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٨، من ٣,٦ في المائة في ٢٠١٠. وزادت خدمة الديون فيما يتعلق بجميع الديون الخارجية بمعدل ١٣,٨ في المائة خلال العقد الماضي (٢٠٠٩ - ٢٠١٨) و٢٨,١ في المائة في السنة الماضية. ويعكس تدهور مؤشرات الديون بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل حصة ثابتة للديون القصيرة الأجل وزيادة تدريجية في الديون الخاصة غير المضمونة، فضلاً عن زيادة حجم الدين العام والدين المضمون حكومياً. وزادت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون الخارجية القصيرة الأجل بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل ثم تراجعت مع تغير الديون القصيرة الأجل من سنة إلى أخرى، ولكن تلك النسبة انخفضت إجمالاً بنسبة ١٦ في المائة، من ٥٨١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٨٨ في المائة في ٢٠١٨.

٢١- وعموماً، تشير هذه الأرقام إلى أنه، انطلاقاً من وضع يقوم على عزل نسبي من تقلبات الأسواق المالية الدولية، بدأ الاندماج المالي التدريجي، إلى جانب تدني إمكانية الوصول إلى التمويل العام بشروط ميسرة، يحدث أثراً في الداخل. وبما أن العديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل هي أيضاً بلدان نامية معتمدة على السلع الأساسية، فإن الانتعاشات الطفيفة التي عرفتتها مؤخراً أسعار السلع الأساسية قد تشكل عازلاً مؤقتاً من أثر تدهور عميات الإيداع الخارجية، إلا أنه من المرجح أن يختفي ذلك العازل في وقت لاحق عندما يبلغ جزء كبير من الديون الخارجية في العديد من البلدان المعنية تاريخ الاستحقاق في غضون سنوات قليلة. وعلاوة على ذلك، تجدر مراعاة أن العديد من البلدان النامية المنخفضة الدخل تلجأ على نحو متزايد إلى الدين العام الداخلي؛ ونتيجة لذلك، فإن مجموع أعباء الديون العامة وتكاليف خدمة الديون أعلى بكثير من تلك التي تتعلق بأرصدة الديون الخارجية وحدها.

٢٢- وقد زاد مجموع أرصدة الديون الخارجية في البلدان النامية المتوسطة الدخل (باستثناء الدول الجزرية الصغيرة النامية) بنسبة ٨ في المائة سنوياً على مدى العقد الماضي (٢٠٠٩ - ٢٠١٨).

وهذه زيادة مثيرة من متوسط معدل النمو البالغ ٢,٤ في المائة سنويا خلال السنوات التسع السابقة (٢٠٠٠-٢٠٠٨). وعلاوة على ذلك، لا يوجد ما يدل على تراجع هذا الاتجاه، مع تزايد مجموع الدين الخارجي بأكثر من ٢٠ في المائة منذ ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، تضاعفت أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية المتوسطة الدخل مجتمعة إلى أكثر من تريليوني دولار في عام ٢٠١٨، منتقلة مما يزيد عن ١ ترليون دولار بقليل في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن بعضها قد يطمئنه أن ذلك لا يمثل سوى ٢٦,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن متوسطاتها لنسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة ٥٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، فإن الديون لا تتزايد بوتيرة أسرع مما كان متوقعا فحسب عقب التخفيف الذي قدمته مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين^(١٣)، بل إنها ديون أكثر تكلفة وبتواريخ استحقاق أقصر. وتشكل كل من الديون الخاصة الطويلة الأجل غير المضمونة والديون القصيرة الأجل حصة متزايدة من الديون الخارجية لتلك الاقتصادات، إذ مثلت ٢٧,٥ و ١٤,٩ في المائة، على التوالي، من مجموع الديون الخارجية في عام ٢٠١٨، مقارنة مع ١١,٤ و ٩,٥ في المائة، على التوالي، في ٢٠٠٠.

٢٣- وينعكس الميل نحو حصة متنامية من الدائنين من القطاع الخاص والديون الأقصر أجلا في ارتفاع وتزايد نسب خدمة الدين، فضلا عن الانخفاض في الاحتياطيات الدولية. وفي السنوات الأربع الماضية، تجاوز مجموع الديون الخارجية قيمة الصادرات، وبلغ متوسط خدمة الديون إلى عائدات الصادرات ١٣,٢ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وزاد مجموع فاتورة خدمة الدين (بما فيها ديون القطاع الخاص والديون القصيرة الأجل) بمعدل ١١,٩ في المائة سنويا خلال العقد الماضي. واستقرت نسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن حصة الديون الطويلة الأجل العامة منها والمضمونة حكوميا لا تشكل في الوقت الراهن سوى ثلثي الديون الطويلة الأجل (منخفضة من ٨٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ٧١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩)، تمثل حصة خدمة الدين فيما يتعلق بالديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة حكوميا ٧,٩ في المائة من إيرادات الحكومة، حيث شهدت نموا بنسبة أكثر من ٦,٨ في المائة سنويا خلال العقد الماضي. ومن ثم، فإن تكلفة الدين الخارجي العام والمضمون حكوميا زادت تدريجيا بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان، من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٨.

٢٤- وفي نفس الوقت الذي ازداد فيه التعامل مع الدائنين الخواص والديون القصيرة الأجل، سارت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل في اتجاه تنازلي في العقد الماضي، حيث تراجعت بما لا يقل عن ٤٥ في المائة، من ٦٢٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤٤ بليون دولار

(١٣) حصل ما يقرب من خمس (١١) البلدان السبعة والخمسين المصنفة من البلدان ذات الدخل المتوسط على إعفاءات من هذين البرنامجين.

في عام ٢٠١٨، وهذا مؤشر على قدرات أقل للتأمين الذاتي ضد المخاطر النظامية، وكذا الإقليمية والقطرية، المتنامية. والصورة العامة صورة يبدو فيها أن البلدان النامية المتوسطة الدخل تظهر عليها علامات عامة لتنامي الإعسار المالي وحالات المديونية الحرجة، مع كون التحول إلى الدائنين الخواص، وتقلص آجال الاستحقاق، وارتفاع أعباء خدمة الديون، وانخفاض الاحتياطيات الدولية تشير جميعها إلى أن مستويات المديونية القائمة تشكل ضغطاً شديداً على تلك الاقتصادات.

٢٥- وعلى النحو المعترف به صراحة في الفقرة ٧١ من خطة عمل أديس أبابا، لا تزال البلدان النامية المتوسطة الدخل تواجه تحديات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وتدرجت التفسيرات من عوامل هيكلية توجد منعطفات تنموية، مثل الضغوط التصاعدية على الأجور الحقيقية مع استيعاب العمالة الفائضة الرخيصة من قطاعات الاقتصاد التقليدية في قطاعات الصناعة التحويلية الحديثة واختناقات المهارات التي تجعل تسلق السلم التكنولوجي أمراً أكثر صعوبة بعد نقطة معينة، إلى اعتبارات أعم تتعلق بالعقبات المتزايدة أمام استمرار التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العالمي الحالي المتقلب وبطيء النمو، وذلك بالاقتران مع زيادة الطلب على القدرات المؤسسية والسياسية للبلدان النامية المتوسطة الدخل للاستجابة لمتطلبات الاستثمار المتزايدة المرتبطة بالدفعات الأخيرة نحو التصنيع. ولا يفاقم من الركود الهيكلي للبلدان النامية المتوسطة الدخل بطء نمو الاقتصاد العالمي الذي طال أمدته، بل أيضاً تزايد تضارب آجال الاستحقاق التي تنشأ عن الاندماج الاعتبائي للهيكل الإنتاجية والمالية الآخذة في التطور لتلك البلدان في الأسواق المالية الدولية. ويمكن لميزة الوصول إلى مجموعة أوسع من أدوات التمويل والديون في أسواق رؤوس الأموال العالمية أن ترجحها معوقات مرتبطة بالقدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بتلك الأدوات تقييماً ملائماً وبعدم استيفاء بلدان هذه المجموعة لأهلية الحصول على التمويل الميسر. ويتجاهل الاستبعاد من هذه الأهلية استناداً إلى عتبات الدخل الفردي الخام في كثير من الأحيان حقيقة أن أغلبية فقراء العالم يعيشون في كنف هذه الاقتصادات^(١٤).

٢٦- وفي صفوف البلدان النامية المرتفعة الدخل، زاد مجموع أرصدة الديون الخارجية بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٩، إذ بلغ ٦,٥ تريليونات دولار في عام ٢٠١٨، أي ستة أمثال مجموع الديون الخارجية للمجموعة في عام ٢٠٠٠ (١,١ تريليون دولار). وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، زاد تعرض بلدان هذه المجموعة بوتيرة سريعة للديون القصيرة الأجل والديون الخاصة غير المضمونة الطويلة الأجل. ويمكن ملاحظة عدد من الاتجاهات خلال العقد الأخير. فقد أضحت البلدان النامية المرتفعة الدخل مدينة بمعدل أسرع، وأصبحت الديون القصيرة الأجل تشكل حصة أكبر من الديون الخارجية، وباتت الديون الخاصة غير المضمونة العنصر المهيمن في الديون طويلة الأجل كما أن تكلفة خدمة عناصر شتى من الديون ارتفعت ارتفاعاً كبيراً. ومن حيث مجموع أرصدة الديون

^(١٤) World Bank, "Assisting middle-income countries in their quest to turn billions to trillions", (25

.October 2016)

الخارجية، بين ٢٠٠٩ و٢٠١٨، أدى متوسط معدل النمو السنوي البالغ ١٠,٥ في المائة إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لهذه المجموعة، حيث بلغت ٢٨,٦ في ٢٠١٨، مرتفعة من مستواها المنخفض البالغ ٢٠,٩ في المائة في ٢٠٠٨. وتجاوزت أرصدة الديون أيضا حجم إيرادات التصدير خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد بدأ تغيير رئيسي باتجاه الدين الخارجي القصير الأجل في عام ٢٠١٠، واستمر هذا النمط مع ارتفاعات قصيرة المدة مرتبطة بالاضطرابات العالمية الناجمة عن "فورة التراجع التنازلي" (taper tantrum) التي حدثت في ٢٠١٣^(١٥)، عندما شكلت الديون القصيرة الأجل أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع الديون الخارجية. وفي ٢٠١٨، تراجعت تلك النسبة بشكل طفيف فقط لتبلغ ٣٦ في المائة من مجموع الديون الخارجية. وإلى جانب التحول إلى الدين القصير الأجل، ارتفعت الديون الخاصة غير المضمونة لتشكّل ٥٦ في المائة من الديون طويلة الأجل، مرتفعة من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذا السبب هو الذي جعل تكاليف خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا تظل مستقرة نسبيا، عند ٢,٢ في المائة من إيرادات الحكومة.

٢٧- غير أن هذه الاتجاهات تُرجمت إلى ارتفاع لتكاليف خدمة الديون بشكل عام، حيث زادت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ منتقلة من ١,٩ في عام ٢٠١١، وتضاعفت تقريبا نسبة خدمة الدين إلى إيرادات التصدير خلال نفس الفترة، من ٦,٢ في عام ٢٠١١ إلى ١١,٤ في عام ٢٠١٨. ومع نمو الديون قصيرة الأجل والديون الخاصة غير المضمونة إلى جانب ارتفاع تكاليف هذه الديون، ليس من المستغرب أن تكون للبلدان النامية المرتفعة الدخل قدرة أقل على مراكمة الاحتياطيات الدولية. وقد رافق انخيار في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون قصيرة الأجل، من أعلى مستوى لها بلغ ٥٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقدر بـ ٢٣,٨ في عام ٢٠١٨، رافق هذا الانخيار الزيادة في المديونية وتغيير تركيبها. وبالنسبة للبلدان النامية المرتفعة الدخل، يبدو عام ٢٠١٣ نقطة تحول شهدت بعدها العديد من كبريات البلدان النامية المرتفعة الدخل زيادة كبيرة حقا في فترات الإعسار المالي الناجمة على أثر انعدام الاستقرار المالي على الصعيد العالمي في الظروف المالية المحلية من خلال عدد من القنوات، من قبيل تغيرات اتجاه تدفقات رأس المال، وأسعار السلع الأساسية، وتقلب أسعار الصرف، وزيادة التعرض للمديونية الخاصة الخارجية^(١٦).

٢٨- وتعكس الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية اتجاهها دوريا مختلفا قياسا إلى المجموعات الأخرى التي نوقشت في هذا التقرير، وذلك أن مجموع أرصدة الديون الخارجية للاقتصادات التي تمر

(١٥) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣ تقريبا، مع صدور أولى الإعلانات المعنية بتقليص السياسة النقدية التوسعية الصادرة عن النظام الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة، وقبل أن يحدث أي تقليص فعلي، بدأ المستثمرون يسحبون الأموال من البلدان النامية، مما أدى إلى صدمات كبيرة في الأداء وردود فعل انكماشية في مجال السياسات في تلك البلدان.

(١٦) UNCTAD, "External shocks and financial stress post the global financial crisis"

بمرحلة انتقالية ما فتئت تتراجع منذ ذروتها البالغة ١,١٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٣. وبحلول عام ٢٠١٨، انخفض ذلك المجموع إلى ٩٢٧,٥ بليون دولار. وقد كان النمو السريع سابقا في مجموع أرصدة الديون الخارجية الذي أدى إلى الأزمة المالية مدفوعا بطفرة استهلاكية في هذه الاقتصادات، كما أن الدين الخارجي استمر في النمو بعد أن واجهت المجموعة صعوبات في إعادة تمويل العجز في الحساب الجاري وصد هجمات المضاربة في عملاتها. ومن منتصف عام ٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠٠٩، وصلت سبعة بلدان في هذه المجموعة إلى مرافق تمويل صندوق النقد الدولي وحصلت على دعم إضافي من الاتحاد الأوروبي. ومع تقلص مجموع الديون الخارجية لهذه المجموعة، أضحت تدريجيا أطول أجلا في طبيعتها، حيث شكلت الديون طويلة الأجل ٨٦ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في ٢٠١٨، مرتفعة من ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وزادت حصة الديون الخاصة غير المضمونة في مجموع الديون طويلة الأجل زيادة كبيرة بالنسبة لهذه المجموعة، من ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ذروة بلغت ٦٩ في المائة في ٢٠٠٨، بيد أنها انخفضت بعدها إلى حوالي ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٨. وشكلت الديون قصيرة الأجل حوالي ١٢ في المائة من مجموع الديون الخارجية في ٢٠١٨، أي أقل من متوسطي ١٦ و ١٣ في المائة في الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٨، على التوالي. وتنعكس هذه الاتجاهات في انخفاض متوسط مجموع نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ٤٢,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ إلى ٤٠,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨. وانخفضت نسبتا خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين إلى الصادرات منذ ذروة كل واحدة منهما في ٢٠١٥، عندما شكلت خدمة الدين ٩,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٩,٤ في المائة من الصادرات. وبحلول عام ٢٠١٨، انخفضت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة أكثر قابلية للإدارة بلغت ٧,٦ في المائة واستنفذت نحو ٢١,٤ في المائة من إيرادات التصدير. وخلال العقد الماضي، كانت هناك أيضا زيادة في نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون قصيرة الأجل، من متوسط بلغ ٢٩٩,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ إلى ٥٠٨,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨، وبلغت ذروتها المقدرة بنسبة ٥٨٢,٤ في المائة في ٢٠١٨.

ثالثا- تعزيز شفافية الديون

٢٩- في مواجهة القابلية المتنامية للتضرر من الديون في البلدان النامية في ظل مشهد الدائنين السريع التغير والابتكار المالي الذي يتخذ شكل انتشار سندات الدين المركبة، بذل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جهودا منسقة للنهوض بالشفافية المعززة للديون الحكومية^(١٧). وتركز تلك

(١٧) World Bank Group and IMF, "G20 note: strengthening public debt transparency – the role of the IMF and the World Bank", Washington, D.C., 13 June 2018. متاح على الرابط التالي: <http://documents.worldbank.org/curated/en/991171532695036951/Strengthening-public-debt-transparency-the-role-of-the-IMF-and-the-World-Bank-G20-note>

الجهود على البلدان النامية المنخفضة الدخل، على افتراض أن البلدان النامية الفقيرة هي الأكثر احتياجاً إلى الدعم في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز قدراتها على إدارة ديونها. وفي الوقت نفسه، وضع معهد التمويل الدولي، الذي يمثل القطاع المالي العالمي، مجموعة من مشاريع المبادئ الطوعية بشأن شفافية الديون من أجل تعزيز الكشف الطوعي عن المعلومات المتعلقة بسندات ديون الدائنين الخواص^(١٨). واكتسبت كلتا المبادرتين زخماً كجزء من خطة مجموعة الـ ٢٠ في السنوات الأخيرة^(١٩).

٣٠- وتعكس تلك المبادرات إلى حد كبير اعترافاً بحقيقة أن توافر بيانات عالية الجودة بشأن الديون شرط مسبق لا غنى عنه لقدرة الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على التقليل إلى أدنى حد من مخاطر أزمات الديون واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب عندما تقع هذه الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، يضمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال نهجهم الجديد المشترك والمتعدد الجوانب لمعالجة أوجه الضعف الناشئة المرتبطة بالديون، دعماً أقوى لتعزيز القدرات من أجل الإدارة النازلة للديون، من قبيل الإبلاغ عن الديون العامة وتسجيلها ورصدها، في برنامج أوسع للمراقبة يشمل تحسين تحليل الديون ونظم الإنذار المبكر، وتوجيهات بشأن أطر السياسات المالية الكلية واستعراض سياسات الدين الوطنية من جانب المؤسسات المالية الدولية^(٢٠). ولئن كانت المزايا المتحققة، لكل من الحكومات الوطنية وفيما يتعلق بالإبلاغ الخارجي إلى قواعد البيانات الدولية، من تقديم بيانات أشمل وأدق وأحسن توقيتاً للديون مزايا لا جدال فيها، فإن فكرة جعل تقديم المجتمع الدولي الدعم من أجل تعزيز شفافية بيانات الديون مشروطاً بمشاركة المستفيدين من ذلك الدعم في برامج المراقبة السياسية الأوسع نطاقاً قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذا جرى تقليص الحيز السياسي الوطني للاستجابة لأوجه عدم الاستقرار المالي وتقويض التزام الحكومات بالإبلاغ عن بيانات الديون في الوقت المناسب.

٣١- وربما كان تحقيق تعزيز شفافية بيانات الديون في البلدان النامية، حتى كمهمة قائمة بذاتها، أكثر صعوبة مما يُعترف به في كثير من الأحيان^(٢١). وحتى يكون الإبلاغ عن الديون العامة (والديون المضمونة حكومياً) وتسجيلها ورصدها فعالاً، ينبغي أن تلتزم الحكومة التزاماً رفيع المستوى بكفالة

(١٨) متاح على الرابط التالي: www.iif.com/Publications/ID/3387/Voluntary-Principles-For-Debt-Transparency. وانظر أيضاً Odette Lienau, "UNCTAD comment on the Institute of International Finance draft voluntary principles for debt transparency", ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: [https://debt-and-finance.unctad.org/Documents/IIF Principles debt transparency UNCTAD 10 May 2019.pdf](https://debt-and-finance.unctad.org/Documents/IIF%20Principles%20debt%20transparency%20UNCTAD%2010%20May%202019.pdf).

(١٩) البيان الصادر عن اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الـ ٢٠، المعقود يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في فوكوكا، اليابان.

(٢٠) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، "Debt vulnerabilities in emerging and low-income economies"، وثيقة تم إعدادها لاجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق بشأن تحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، المعقود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، واشنطن العاصمة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢١) للاطلاع على مناقشة مفصلة، انظر Gerry Teeling, "Debt data transparency"، ورقة معلومات أساسية للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

تطبيق الأطر القانونية والمؤسسية القائمة، من أجل أن تحدد بوضوح المسؤوليات الملازمة له وتيسر تدفق المعلومات بين الهيئات الحكومية المختصة المكلفة بإدارة المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات أن تمتلك الموارد والقدرات الإدارية لإعطاء الأولوية لتخصيص موظفين لهم من المهارة ما يكفي للقيام بهذه المهمة؛ ويتعين عليها أيضا أن تمتلك إمكانية وصول منخفضة التكلفة إلى التكنولوجيا اللازمة لاعتماد نظم قوية للتسجيل والرصد. وأخيرا، ينبغي لنظم التسجيل والرصد أن تتطور باستمرار كي تستوعب التحديات الجديدة التي تواجه شفافية بيانات الديون عموما، من قبيل سندات الديون الدولية والمحلية التي تزداد تعقيدا، بما في ذلك السندات الحكومية المشروطة، والديون المدعّمة بضمانات إضافية ورصد الالتزامات الطارئة، بالنظر إلى أن تلك قد تنشأ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والديون دون الوطنية (انظر A/72/253)، وديون المشروعات الكبيرة المملوكة للدولة أو المؤسسات الخاصة والديون الخارجة عن الميزانية.

٣٢- وعليه، فقد تحسن تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها تحسنا كبيرا على مدى العقد الماضي. وتشير نتائج تقييمات إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى أن جودة هذه المجالات تحسنت تحسنا كبيرا في المتوسط، منذ عام ٢٠٠٦، كما تحسنت جودة نظم إدارة الدين العام فيما يتعلق بإبرام عقود الاستدانة وإصدار الضمانات. ومما يدل أيضا على حدوث تحسن في هذا المجال ازدياد عدد البلدان التي تقدم تقارير إلى قواعد بيانات الديون التي أعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣٣- وينبغي لحلول التحديات المتبقية، مثل توسيع التغطية بما يتجاوز دين الحكومة المركزية من أجل التقليل إلى أدنى حد من أوضاع الديون غير المعلنة التي لا تظهر إلا في الحالات الحادة من المديونية الحرجة، وتحسين توقيت تقديم التقارير عن سندات الديون الجديدة، والمدفوعات وخدمة الديون، وعدم وجود عمليات مؤتمتة لإعداد التقارير، ومحدودية فرص الحصول على البيانات اللازمة لعمليات الإبلاغ، والصعوبات التي تواجه توحيد البيانات المتفرقة وعدم كفاية المعرفة بمعايير الإبلاغ وعدم التقيد بها تقييدا كاملا، ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار على نحو شامل الأسباب الأساسية لرداءة جودة بيانات الديون. ويمكن أن تشمل تلك الأسباب ضعف الأطر القانونية والمؤسسية، وتجزؤ الهياكل الإدارية، والافتقار لإدارة مفصلة لمخاطر العمليات، وعدم انتظام أو اكتمال عمليات التحقق من البيانات، وعدم كفاية ملاك الموظفين وارتفاع معدل دوران الموظفين، وعدم كفاية ربط نظم قسم الإسناد الإداري لإدارة الدين مع غيره من قواعد البيانات الوطنية ذات الصلة، وعدم كفاية القدرات و/أو السلطة لإجراء عمليات منتظمة لمراجعة حسابات الديون الوطنية.

٣٤- وهناك عدد من الحلول المثبتة المتاحة حاليا لتحقيق التحسينات اللازمة، بما في ذلك المعايير والأطر والنظم الدولية المدعومة من صندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والبنك الدولي وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي للأونكتاد، والكمونولث، والمنظمات الإقليمية. وينبغي إعطاء الأولوية للتوسع في تقديم المساعدة التقنية في مجالات الإدارة النازلة لتسجيل الديون ورصدها والإبلاغ عنها، مع التركيز على زيادة الفهم والوعي، وتقديم الخدمات

الاستشارية، وتعزيز النظم المحسوبة لتسجيل الديون والإبلاغ عنها، ودمج تلك النظم في إطار الإدارة المالية العامة الأوسع نطاقا. ويتسم بناء أطر مؤسسية مستدامة وبناء قدرات الموظفين بنفس القدر من الأهمية.

٣٥- ويمكن تيسير تعزيز شفافية بيانات الديون بهذا المعنى من خلال خطط عمل محددة الأهداف ومصممة خصيصا لمعالجة أوجه الضعف التي جرى تحديدها، لأنه ليس هناك حل واحد يلائم جميع الحالات. وينبغي لمقدمي المساعدة التقنية أن يواصلوا كفالة تحديث منتجاتهم وخدماتهم، من أجل سد الاحتياجات الجديدة ووفقا للمعايير المتغيرة.

٣٦- وعلاوة على ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في إنشاء آلية تنسيق عالمية لتقديم المشورة والتنسيق من أجل تقديم المساعدة التقنية في تسجيل الديون والإبلاغ عنها وكفالة التأزر مع كامل طيف إدارة الديون. ومن شأن تحسين التنسيق أن ييسر تصميم وتنفيذ نهج برنامجي شامل ومنسق لبناء القدرات القطرية. ويمكن أن يكون أحد الأهداف الأولية لذلك هو تنفيذ نهج منسق جديد لتقييم جودة بيانات الديون. ويمكن لإنشاء عملية منتظمة للتنسيق فيما بين الدائنين والمدينين من أجل إجراء عمليات تدقيق منهجية للمعلومات ذات الصلة بالديون أن يساعد أيضا في تحديد الثغرات في البيانات.

٣٧- وسيطلب توسيع نطاق المساعدة التقنية في تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها وتحسين التنسيق بين مقدمي المساعدة التقنية تمويلا جديدا. وسيكمل ذاك التمويل التمويل المتاح حاليا لأنشطة المراحل الأولى، مثل تلك التي يغطيها مرفق إدارة الديون والمبادرات المماثلة.

رابعا- خطة عام ٢٠٣٠ وفجوة القدرة على تحمل الدين

٣٨- على الرغم من أن تعزيز شفافية بيانات الديون له ولا شك أهمية بالغة في تحسين الخطط السياسية المستقبلية لمعالجة الإعسار المالي وحالة المديونية الحرجة، سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال العقد القادم مزيدا من الإجراءات الصارمة للتخفيف من مواطن الضعف المرتبطة بالديون في البلدان النامية وتحسين القدرة على تحمل الديون في الوقت الراهن.

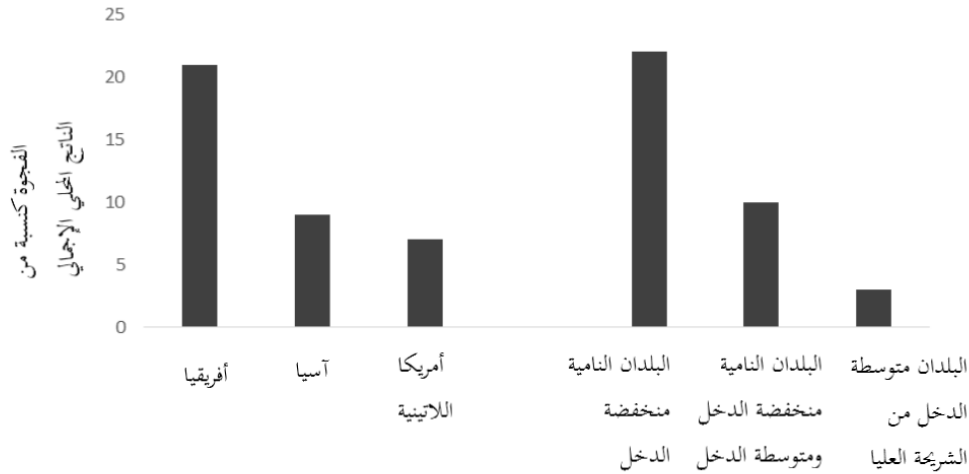
٣٩- ومن أجل تقييم إلى أي مدى يمكن لمواطن الضعف الحالية المرتبطة بالديون في البلدان النامية أن تحد من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قدرت الأونكتاد أثر الاحتياجات الاستثمارية الأساسية المتعلقة بالأهداف، مثل القضاء على الفقر والجوع وتوفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، على القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل في ٣١ من البلدان النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وتبعا للتعريف الذي اقترحه الأمين العام وقتها للقدرة على تحمل الديون باعتبارها مستوى الدين الذي يسمح لبلد ما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسب الديون (انظر A/59/2005)، ركز التحليل على السبل التي يمكن

من خلالها تحقيق العناصر الرئيسية على الأقل لخطّة عام ٢٠٣٠ من دون التسبب في زيادة النسب الحالية للدين العام للبلدان النامية.

٤٠- وتشير نتائج التحليل إلى أن تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة سيسفر عن زيادة لنسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٧ في المائة في الوقت الراهن إلى ما لا يقل عن ١٨٥ في المائة، في المتوسط، إذا سادت أنماط الإنفاق والتمويل الحالية. وفي المقابل، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠ دون التسبب في زيادة ما هو قائم من نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، سيتعين على الاقتصادات النامية أن تحقق نمواً بمعدل سنوي يناهز ١٢ في المائة في السنة^(٢٢).

الشكل الرابع

الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة حسب المنطقة وفئة الدخل، ٢٠١٨
(بالنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى البيانات المستمدة من مصادر وطنية، وتقديرات احتياجات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من مصادر مختلفة.

(في الشكل الرابع أعلاه، يرجى استبدال "البلدان النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل" بـ "البلدان النامية متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا")

٤١- ومن الواضح أنه لا يمكن تلبية احتياجات التمويل هذه فقط من خلال تحسين شفافية بيانات الديون، واستراتيجيات إدارة الديون، وحشد الموارد المحلية. كما أن حشد التمويل الدولي الخاص لا يتجه نحو تيسير هذه المهمة. وعلى النحو المبين في تقرير صدر مؤخراً عن معهد التنمية

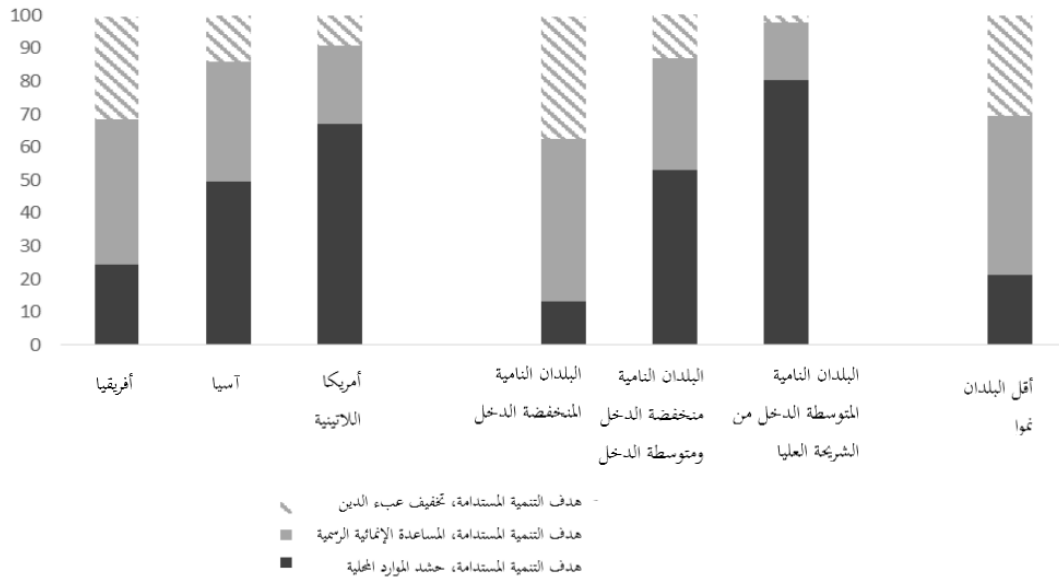
^(٢٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر أيضاً الأونكتاد، Trade and Development Report: Financing the Global Green New Deal (يصدر قريباً)، الفصل الرابع.

لما وراء البحار^(٢٣)، فإنه على الرغم من أن التمويل المختلط آخذ في التزايد، لا تزال المبالغ التي تمت تعبئتها حتى الآن محدودة للغاية قياساً إلى الفجوة المقدرة في التمويل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، الذي يتركز في البلدان النامية المتوسطة الدخل والقطاعات الاقتصادية "الصلبة"، وليس في الهياكل الأساسية الاجتماعية. ولهذا، فإنه من دون دعم دولي إضافي مسبق، في شكل زيادة للمساعدة الإنمائية الرسمية وجهد منسق متعدد الأطراف لتقديم تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة، فإن البلدان النامية من مختلف فئات الدخل تواجه تحديات في قدرتها على تحمل الديون أكثر خطورة مما كان عليه الحال بالفعل بالنسبة لعدد متزايد منها.

٤٢ - ويعرض الشكل الخامس تقديراً، حسب المجموعات الإقليمية للبلدان النامية وحسب فئات دخلها، لخيارات التمويل العامة وحجم المطلوب منها.

الشكل الخامس

سد فجوة القدرة على تحمل الديون: خيارات التمويل العام المحلي والدولي (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى البيانات المستمدة من مصادر وطنية، وتقديرات احتياجات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من مصادر مختلفة.

(في الشكل الخامس أعلاه، يرجى استبدال "البلدان النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل" بـ "البلدان النامية متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا")

^(٢٣) Samantha Attridge and Lars Engen, *Blended Finance in the Poorest Countries: The Need for a Better Approach*, report (London, Overseas Development Institute, April 2019).

٤٣- وكما هو مبين في الشكل ٥، في حالة اقتصادات أقل البلدان نمواً، فإن من شأن تحسين حشد الموارد المحلية أن يغلق ٢١,٣ في المائة من فجوة القدرة على تحمل الديون من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن إغلاق ٤٨,٤ في المائة أخرى من خلال برامج المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو الأهداف، وإغلاق ٣٠,٣ في المائة المتبقية من خلال برامج تخفيف عبء الديون المتعلقة بالأهداف. وتنطبق حصص مماثلة لسد فجوة القدرة على تحمل الديون المتعلقة بالأهداف على البلدان النامية والبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل. وفي حالة البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى، من شأن حشد الموارد المحلية أن يساعد في سد ٥٣,١ في المائة من الفجوة، في حين أنه من شأن المساعدة الإنمائية الرسمية وبرامج تخفيف عبء الديون أن تغطي ٣٤,١ و ١٢,٨ في المائة، على التوالي. وأخيراً، بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى، يمكن لتحسين حشد الموارد المحلية أن يصل إلى حد تغطية ٨٠,٤ في المائة من تكلفة تحقيق الأهداف الأساسية في الوقت المناسب، دون التسبب في تدهور القدرة على تحمل الديون. أما الجزء المتبقي من الفجوة القائمة فيمكن سده عن طريق الجمع بين المساعدة الإنمائية الرسمية (١٧,٤ في المائة) والتخفيف من عبء الديون (٢,١ في المائة).

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات السياسية

٤٤- في عام ٢٠١٨، ساءت مرة أخرى أوضاع الديون الخارجية للعديد من البلدان النامية، كما خابت إلى حد كبير يوارق الأمل السابقة في تحسنات محتملة في سياق الأسواق المالية المتوترة والتوقعات المتفائلة. وباتت البيئة الاقتصادية العالمية تتسم بتزايد القلق إزاء أثر استمرار الاعتماد على السياسات النقدية التيسيرية في الاستقرار المالي، إلى جانب المخاوف من ضعف الطلب الإجمالي، وتزايد أوجه اللامساواة وأوجه عدم اليقين الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية وعدم استقرار أسواق النفط.

٤٥- ولم يبلغ تفاقم أوضاع الديون الخارجية في جميع أنحاء العالم النامي مستوى يُعترف فيه بأن الوعي بوجود مخاطر نظامية مستمرة وما يمكن أن يترتب عنها من آثار أخرى في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون يشكل أزمة ديون بكافة أبعادها في البلدان النامية. ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار أن جداراً من ديون البلدان النامية سيبلغ تاريخ الاستحقاق على مدى السنوات القليلة المقبلة، وأنه لم تُتخذ أي إجراءات سياسية منسقة وواضحة لمعالجة هذه الحالة.

٤٦- وللمبادرات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين في الآونة الأخيرة لتعزيز شفافية بيانات الديون أهمية حاسمة في تحسين إدارة الديون في المستقبل ووضع السياسات ذات الصلة. وينبغي أن تركز المزيد من الجهود في هذا الصدد على توسيع نطاق المساعدة التقنية في تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال التمويل المخصص، وعلى إنشاء آلية تنسيق عالمية لتقديم المشورة والتنسيق من أجل تقديم المساعدة التقنية في تسجيل الديون والإبلاغ عنها وكفالة أوجه التأزر مع كامل منظومة إدارة الديون. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تقتصر

هذه المبادرات على تنفيذها في البلدان النامية المنخفضة الدخل فقط، بل ينبغي أيضا أن تشجع مزيدا من المشاركة الفاعلة لتلك البلدان في المبادرات السياساتية الدولية الرامية إلى تعزيز شفافية بيانات ديونها، بغية كفالة التزام الحكومات الطويل الأجل بالمبادرات على وجه الخصوص.

٤٧- وفي غضون ذلك، ومن أجل كفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب وفي الوقت نفسه تجنب تعميق حالة المديونية الحرجة والإعسار المالي في البلدان النامية، ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات سياساتية دولية إضافية أكثر صرامة على سبيل الاستعجال، بما في ذلك مبادرات للتخفيف من عبء الديون بما يتصل بأهداف التنمية المستدامة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التركيز على الاحتياجات الاستثمارية المتعلقة بتلك الأهداف.

المرفق

الدين الخارجي للبلدان النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

جميع البلدان النامية

معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٨	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٨	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠٠٨	٢٠١٨ ^(١)	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(بالنسبة المئوية)						
٧,٨٩	٨,٨٦	٨,٦٩	٩٧٢٨,٦	٩٠١٦,٨	٨٢٢٦,٩	٧٨٤٧,٥
٥,٨٠	٨,٢٢	٦,٩٤	٦٨٣٦,٥	٦٤٦١,٨	٦٠٣٧,٧	٥٦٣٠,٨
٥,٣٩	٧,٦٨	٢,٢٧	٣٤٧٦,٤	٣٢٩٨,٧	٢٩٣٠,٧	٢٧٣٠,٦
٦,٢٢	٨,٨٠	١٥,٤٦	٣٣٦٠,٠	٣١٦٣,١	٣١٠٦,٩	٢٩٠٠,٢
١٧,٦٣	١١,٨٠	١٤,٦١	٢٨٢٦,٢	٢٤٠٢,٥	٢٠٦٣,٧	٢٠٨٨,٤
٧,٩٩	٧,٩١	٧,٠٤	١٢٣٨,٩	١١٤٧,٢	١٠٨٣,٥	٩٥٦,٨
١١,٠٦	٤,٥٠	١,٩٠	٢٩٧,٤	٢٦٧,٨	٢٧٧,٥	٢٤٦,٩
مجموع أرصدة الديون الخارجية^(ب)						
الديون الطويلة الأجل						
الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
الديون الخاصة غير المضمونة						
الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(ج)						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الصادرات ^(د)						
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي						
خدمة الدين/الصادرات						
الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الصادرات						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية						
الاقتصادات النامية المرتفعة الدخل						
مجموع أرصدة الديون الخارجية^(ب)						
الديون الطويلة الأجل						
الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
الديون الخاصة غير المضمونة						
الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الصادرات						
مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(ج)						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الصادرات ^(د)						
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي						
خدمة الدين/الصادرات						
الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل						

معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٨	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٨	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٨	٢٠١٨ ^(١)	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(بالنسبة المئوية)						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الصادرات						
			٢,٤	٢,٥	٢,٩	١,٩
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية						
			٢,٢	٢,٣	٢,٦	١,٧
البلدان النامية المتوسطة الدخل						
مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)						
٧,٣٨	٨,٠١	٢,٤٧	٢٠٤٢,٣	١٩٠١,٨	١٧٠٠,٤	١٦٣٧,٦
الديون الطويلة الأجل						
٨,٠٥	٨,١٢	٢,٩٢	١٦٩٢,٢	١٥٦٦,٠	١٤٠٧,١	١٣٦٥,٤
الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
٧,١٧	٧,٢٧	٠,٧١	١١٣٠,٥	١٠٥٤,٩	٩٢٥,٦	٨٨٠,٠
الديون الخاصة غير المضمونة						
٩,٨٨	١٠,٠٦	١٢,١١	٥٦١,٧	٥١١,٢	٤٨١,٥	٤٨٥,٤
الديون القصيرة الأجل						
٨,٢٢	٩,١١	٧,٨٣	٣٠٦,١	٢٨٢,٨	٢٤٧,٣	٢٢٩,٧
خدمة الدين						
١١,٨٦	١١,٨٦	٥,٣٨	٢٣٧,٧	٢١٢,٥	٢٢٦,٢	١٧٥,٠
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الصادرات						
١٦,٥٤	٦,٨٣	-٠,٤٩	١٠٥,١	٩٠,٢	٦٨,٦	٨٧,٨
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(ج)						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي						
			٢٦,٨	٢٦,٢	٢٥,٣	٢٥,٣
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الصادرات ^(د)						
			١٠٧,٤	١١١,٥	١١٣,٧	١١٠,٣
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي						
			٣,٢	٣,٠	٣,٤	٢,٨
خدمة الدين/الصادرات						
			١٢,٥	١٢,٥	١٥,١	١١,٨
الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل						
			٣٤٤,٦	٣٨٤,٦	٤٠٠,٩	٤٢٨,١
خدمة الدين في الديون المضمونة حكومياً/الصادرات						
			٥,٨	٥,٦	٤,٨	٦,٢
خدمة الدين في الديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية						
			٧,٩	٧,١	٥,٩	٧,٨
البلدان النامية المنخفضة الدخل						
مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)						
٥,٩٠	٧,٣٢	-٠,٧٠	١٧٣,٢	١٦٣,٦	١٤٦,٤	١٣٨,٩
الديون الطويلة الأجل						
٠,٣٨	٧,٥١	-٠,٥٧	١٤١,٧	١٤١,٢	١٢٥,٥	١١٨,٨
الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
٨,١٥	٧,٥٤	-٠,٧٤	١٣٨,٩	١٢٨,٤	١١٣,٤	١٠٧,٦
الديون الخاصة غير المضمونة						
-٧٧,٧٤	٦,٠١	١٩,٥٦	٢,٨	١٢,٨	١٢,٠	١١,٢
الديون القصيرة الأجل						
-٢,٤١	٤,٨٨	-٠,٨٩	١٢,٦	١٢,٩	١٢,٢	١١,٢
خدمة الدين						
٢٨,١١	١٣,٨١	٤,٨٧	٨,٦	٦,٧	٧,٨	٥,٨
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
١٩,٥١	١٠,٤٢	١,٠٨	٥,٥	٤,٦	٤,١	٤,٤
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية) ^(ج)						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي						
			٣٥,٢	٣٤,٨	٣٤,٠	٣١,٣
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الصادرات ^(د)						
			١٣٧,١	١٤١,٩	١٤٣,٨	١٣٢,٤
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي						
			١,٨	١,٥	١,٨	١,٣
خدمة الدين/الصادرات						
			٦,٧	٥,٧	٧,٩	٥,٥
الاحتياجات/الديون القصيرة الأجل						
			٥١٠,١	٥١٠,٦	٤٥٨,٣	٥٠٨,١
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
			٤,٠	٣,٧	٣,٧	٤,٢
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية						
			٦,٣	٥,٦	٥,٣	٥,٦

معدل نمو الفترة ٢٠١٨	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠١٨	معدل النمو السنوي للفترة ٢٠٠٨	٢٠١٨ ^(١)	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(بالنسبة المئوية)						
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية						
-٣,٧٧	٢,٥٥	١٦,٧٧	٩٢٧,٥	٩٦٣,٨	٩٨٠,٨	٩١٠,٤
-٤,٣٣	٣,٠٩	١٧,٦٥	٧٩٦,٢	٨٣٢,٢	٨٥٨,٩	٧٩٢,٥
-٠,٥٥	٥,٧٨	٤,٦٧	٣٤٧,١	٣٤٩,٠	٣٢٠,٠	٣٢٣,٦
-٧,٠٥	١,٤٠	٣٦,٢٤	٤٤٩,١	٤٨٣,٢	٥٣٩,٠	٤٦٩,٠
٣,٥٧	٠,٦٥	٢٢,٦١	١٠٧,٧	١٠٤,٠	٩٥,٨	٩٢,٠
-٤,٤١	١,٦١	٢٦,٥٣	١٧٤,٥	١٨٢,٦	١٢٧,٦	١٨٥,٧
٢١,٥٤	٣,٦٢	١٢,٥٣	٥٢,١	٤٢,٨	٦٨,٣	٦١,٤
مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ب)						
الديون الطويلة الأجل						
الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
الديون الخاصة غير المضمونة						
الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(ج)						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الصادرات ^(د)						
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي						
خدمة الدين/الصادرات						
الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
الصادرات						
خدمة الديون في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية						
الدول الجزرية الصغيرة النامية						
مجموع أرصدة الديون الخارجية^(ب)						
الديون الطويلة الأجل						
الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
الديون الخاصة غير المضمونة						
الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين						
خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
مؤشرات الديون (بالنسب المئوية)^(ج)						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي						
مجموع أرصدة الديون الخارجية/الصادرات ^(د)						
خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي						
خدمة الدين/الصادرات						
الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل						
خدمة الدين في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً						
الصادرات						
خدمة الديون في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية						

المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

ملاحظة : المجموعات القطرية هي مجموعات اقتصادية وفق التعريف الوارد في تصنيفات إحصاءات الأونكتاد، متاح على الرابط التالي: <https://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html>. وتشير فئة "جميع البلدان النامية" إلى الاقتصادات النامية المرتفعة الدخل، والمتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

(أ) تقديرات عام ٢٠١٨.

(ب) يشمل مجموع أرصدة الديون الديون الطويلة الأجل، والديون القصيرة الأجل، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي.

(ج) تم تعديل البيانات المستخدمة في حسابات النسب حسب نسبة توافر البيانات القطرية.

(د) الصادرات تضم السلع والخدمات والإيرادات الأولية التي يتم تصديرها.